دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات في الأردن: دراسة ميدانية
المصدر:	المجلة العربية للإدارة
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	خشارمة، حسين علي
المجلد/العدد:	مج 23, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	99 - 121
رقم MD:	73420
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القرارات الادارية، الأردن، شركات المقاولات، المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، تكاليف الانتاج، اتخاذ القرارات، النظم المحاسبية، المعايير المحاسبية، الأرباح، الخسائر، دراسات الجدوى، الجدوى الاقتصادية، القياس المحاسبي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/73420

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية
في قطاع المقاولات في الأردن: دراسة ميدانية

د. حسين علي خشارمة (*)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة معايير ونظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات عن طريق تحديد تكلفتها.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة، وقد استخدم الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها أنه لإنجاح أية شركة مقاولات يجب تعاون ومشاركة جميع الفنيين، وبالأخص محاسب التكاليف في دراسة عطاء أي مشروع وإعداد برنامج زمني لتنفيذ وتقسيم البرنامج إلى أجزاء رئيسة. وأن طريقة نسبة الإنجاز في احتساب أرباح شركات المقاولات تعتبر من أنجح الطرق، لأنها تقوم بالتمثيل الواقعي للوضع المالي للشركة.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة الفصل بين التكاليف في شركة المقاولات لتحديد أرباح المشروع ووضع معايير ومقاييس ملائمة تساعد الوحدة المحاسبية في احتساب التكاليف والأرباح بشكل مناسب وسليم.

(*) قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمـــة:

نظرًا لانتشار شركات المقاولات التي تقوم بتنفيذ المشاريع الصناعية والإنشائية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت الحاجة ماسة لتطبيق المبادئ والمفاهيم المحاسبية السليمة في هذه الشركات، حتى تتمكن من إحكام الرقابة على نفقاتها وإيراداتها، وتنفيذ مشاريعها بصورة اقتصادية ومربحة، مما يساعد على إتمام المشاريع حسب المواصفات المطلوبة وفي الوقت المحدد، وعندها تتحقق الأهداف العامة والخاصة لخطط التنمية.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد تكلفة كل مشروع، سواء أكان تاماً وجاهزاً للتسليم، أم لا يزال تحت التنفيذ، والتعرف على كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تحديد أرباح أو خسائر شركات المقاولات من مشاريعها المختلفة لخدمة أغراض الإدارة والقرارات والضريبة.

ويأتي دور المحاسبة في مجال المقاولات، وخصوصاً في اتخاذ القرارات الإدارية، لأنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- حصر إيرادات الشركة ومصروفاتها وموجوداتها.
2- تحديد تكلفة الأجور والمواد والتكاليف المباشرة وغير المباشرة وجميع أعمال الشركة، مما يساعد الإدارة على معرفة تكلفة كل مقاولة، وتكلفة الأعمال المتميزة من المشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ، وكذلك معرفة أرباح المشاريع التي تمت والمشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ.
3- تطبيق أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي، وهذا يساعد على تحديد المصروفات والإيرادات التي تخص كل فترة مالية وبالتالي تحديد إيراداتها.
4- معرفة قيم الذمم المدينة والدائنة أولاً بأول، ودراستها وتحليلها لاتخاذ القرارات الملائمة، لإمكان تحصيل الذمم المدينة وسداد الالتزامات في الوقت المحدد.
5- بيان علاقة الشركة المالية مع المقاولين من الباطن، وضبط هذه العلاقة بحيث تتم المدفوعات لهم بشكل يتناسب مع الأعمال التي قاموا بتنفيذها.

6- تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عالمياً، لتحديد أرباح شركات المقاولات من الأعمال التامة والأعمال غير التامة.

7- تمكين الشركة من تحديد أرباحها الفعلية الخاضعة للضريبة.

8- إعداد تقارير عن حركة النقد في الشركة تبين مقبوضات الشركة ومدفوعاتها عن فترة معينة، وهذا يساعد الشركة على التعرف على وضعها النقدي ويمكنها من سداد ديونها والتزاماتها عند استحقاقها.

مشكلة الدراسة:

نظرًا لانتشار شركات المقاولات في الأردن وكبر حجمها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تكمن مشكلة البحث في التحقق من إمكان استخدام شركات المقاولات الأردنية للنظم المحاسبية السليمة والمتعارف عليها دولياً في إعداد قوائمها المالية، وكيفية احتسابها لأرباح المقاولات، لذلك برزت الحاجة إلى دراسة دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات.

أهمية وأهداف الدراسة:

نظرًا لانتشار شركات قطاع المقاولات بشكل كبير في الأردن وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد هدف البحث إلى التعرف على مدى مساهمة نظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات عن طريق تحديد تكلفتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من موظفي أقسام المحاسبة والمالية في شركة قطاع المقاولات والتعهدات، وقد تم توزيع (63) استبانة بطريقة عشوائية على مجتمع الدراسة.

وقد تم استرداد ما مجموعه (54) استبانة، وتم استبعاد (5) استبانات بسبب النقص في الإجابة، أو بسبب الازدواجية في الإجابة، مما أبقى (49) استبانة استخدمت في عملية التحليل الإحصائي، وبلغت نسبة الاستجابة 77.8% من حجم العينة.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصدرين هما:

1- *مصادر أولية*: تمثلت في تصميم استبانة (انظر ملحق رقم 1) مكونة من 14 فقرة مقاسة على مقياس ليكرت الخماسي حيث يعني رقم (5) موافق بشدة، ورقم (1) غير موافق بشدة، هذا وقد عرضت الاستبانة على خبراء في الجامعات الأردنية وشركات المقاولات، وقد أخذت جميع الملاحظات في الاعتبار قبل طبع النسخة النهائية منها.

2- *مصادر ثانوية*: تمثلت في استعراض ما نشر في المراجع والأبحاث والمقالات حول موضوع شركات المقاولات.

أداة التحليل:

لقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي (مثل النسب المئوية والانحراف المعياري والوسط الحسابي) في تحليل النتائج.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

دور بيانات التكاليف في دراسة العطاءات وتحديد فئات التعاقد:

عند قيام شركات المقاولات بالدخول في أي عطاء يجب عليها أولاً أن تقوم بإجراء دراسة شاملة لهذا العطاء، حيث إن مدى نجاح شركة المقاولات يتوقف بالدرجة الأولى على مدى الدقة في تحديد سعر العطاء الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الدقة في تحديد تكلفة ذلك العطاء. *وتمر دراسة العطاء بالخطوات الرئيسة التالية:*

أولاً: تحديد فئات التعاقد لبنود الأعمال:

أ- دراسة رسومات ومواصفات العملية المطلوب تنفيذها بغرض حصر بنود الأعمال التفصيلية (حفر، وردم، وخرسانة مسلحة، وخرسانة عادية، ومباني تدفئة، وأعمال صحية ...إلخ). وتحديد إمكان تنفيذها بواسطة المنشأة أو بواسطة مقاولين من الباطن متخصصين في هذا النوع من الأعمال.

ب-تقدير تكلفة كل بند من بنود الأعمال، ويتطلب ذلك حصر تكلفة المواد والأجور المباشرة اللازمة لتنفيذ بنود الأعمال، وكذلك تحديد تكلفة الأعمال المطلوب

إسنادها إلى مقاولي الباطن الإخصائيين، وتتطلب هذه الخطوات التعرف على الأسعار الحالية للمواد وفئات الأجور، والرجوع إلى سجلات المنشأة للتعرف على مقاولي الباطن الإخصائيين، وذلك من أجل التعامل معهم ودراسة كفاءتهم وإمكاناتهم المادية في التنفيذ.

ج- تقدير بنود التكاليف المباشرة الأخرى، وهذه تشمل ما يلي:

1- *تكاليف صناعية مباشرة*: وهي عبارة عن التكاليف اللازمة لإعداد موقع العمل مثل تمديدات المياه والكهرباء وإقامة المباني المؤقتة وغيرها.

2- *مصروفات إدارية*: وتتضمن أجور وراتب الجهاز الفني والإداري المرتبط بالعملية، والتأمين ضد الحريق والسرقة وغيرها.

د- تقدير نصيب العملية من المصروفات الإدارية والعمومية للشركة والتي تخص جميع عمليات شركة المقاولات.

هـ- إعداد قائمة التكاليف التقديرية للعطاء وتظهر هذه القائمة بالشكل التالي:

1- بنود الأعمال

أ- أعمال الحفر والردم	X	
ب-أعمال إنشائية	X	
ج- أعمال تكميلية	X	
	XXX	

2- تكاليف مباشرة أخرى

صناعية	X	
إدارية	X	XX

3- مصروفات إدارية وعمومية للعملية (غير مباشرة)	XX
إجمالي تكاليف العملية (المشروع)	XXX
+ ربح (نسبة .....%)	XX
القيمة التعاقدية للعملية:	XXX

ويحمل المشروع بالقيمة الإجمالية المستحقة للمقاولين من الباطن، ودون الحاجة إلى ذكر العناصر التي تتألف منها.

تكاليف غير مباشرة:

بالإضافة إلى التكاليف المباشرة والتي يمكن حصرها وتحميلها على المشروع مباشرة، فإنه توجد تكاليف غير مباشرة لأعمال الصيانة، والمحروقات، والفحوصات المخبرية، ورواتب المشرفين والمهندسين، وهذه التكاليف تعتبر جزءًا من تكلفة المشروع ويجب تحديد نصيب كل مشروع من هذه التكلفة، وهناك عدة طرق لمعالجة التكلفة غير المباشرة.

1- حصر التكلفة غير المباشرة التي تخص الفترة المالية، وتوزيعها على المشاريع، بناء على أسس متعددة كقيمة كل مشروع، أو حسب شهادات المهندسين في كل مشروع أو حسب التكلفة المباشرة لكل مشروع أو على أساس ساعات العمل المباشر.

2- استخدام معدل التحميل المحدد مسبقًا، ويحدد هذا المعدل بقسمة التكلفة غير المباشرة المقدرة على أساس التحميل الذي قد يكون تكلفة المواد المباشرة أو تكلفة العمل المباشر أو ساعات العمل المباشرة، وإذا استخرج معدل التحميل، فإنه يستخدم في إيجاد قيمة التكلفة غير المباشرة التي تخص كل مشروع.

المصاريف العمومية والإدارية:

تعتبر المصاريف العمومية والإدارية المختلفة التي تنفقها شركات المقاولات (النفقات الإدارية المختلفة وإهلاك أثاث الإدارة وفوائد القروض والبنوك وغيرها) تكلفة فترة، أي تخص الفترة المالية، ولذلك تظهر في قائمة نتيجة الأعمال للشركة.

طرق احتساب أرباح المقاولات:

إن مبدأ التحفظ في المحاسبة يقضي بأن أرباح مشروعات المقاولات ليست نهائية مؤكدة إلا بعد إنجاز العمل واعتماده من مهندسي العمل، فإذا تم إنجاز المشروع خلال السنة المالية الجارية فلا توجد أية صعوبات محاسبية، لأنه عند ذلك يمكن تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات واستخراج الربح أو الخسارة من المشروع، ولكن إذا ما

انتهت السنة المالية لشركة المقاولات، في حين لا تزال بعض المشروعات تحت التنفيذ، فإنه تبرز مشكلة تحديد أرباح مثل هذه المشروعات، وهناك طريقتان من أكثر الطرائق ملاءمة لعقود المقاولات طويلة الأجل في قطاع التشييد يؤثر اختيار إحداهما على توقيت الدخل بين العديد من الفترات المحاسبية وهما:

1- طريقة نسبة الإنجاز (Percentage of Completion):

بموجب هذه الطريقة تحسب أرباح المشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ، وترحل هذه الأرباح إلى قائمة نتيجة الأعمال، وهذه الطريقة تتماشى مع المبدأ المحاسبي المتعارف عليه بأن الإيراد يتحقق بعد إتمام عملية البيع، وحتى يمكن تطبيق هذه الطريقة يجب توافر الشروط التالية:

1- أن يكون الجزء التام من المشروع كبيراً.

2- أن يكون بالإمكان تقدير التكاليف الكلية للمشروع بصورة صحيحة، ومن الملاحظ أن إنجاز بعض العقود يتطلب استعمال كميات كبيرة من المواد الواجب طلبها قبل البدء في العمل الفعلي في عقد المقاولات، وقد تشكل تكلفة هذه المواد جزءًا كبيرًا من مجموع تكلفة العقد بالرغم من عدم وجود أعمال منجزة في هذه المرحلة.

3- إذا كانت نتيجة تقدير التكلفة الكلية للمشروع تدل على وجود خسارة في المشروع، فيفضل عمل احتياطي لمقابلة هذه الخسارة.

4- في حالة احتساب أرباح المشروعات غير التامة، فإنه على شركة المقاولات أن تحتاط لاحتمالات المستقبل مثل احتمال ارتفاع أسعار المواد أو معدلات الأجور، أو عدم مطابقة جزء من المشروع للمواصفات أو التأخير في التسليم. وهذه الاحتمالات تؤثر على النتيجة النهائية لكل مشروع، لذلك يرحل جزء من أرباح المشروعات غير التامة إلى قائمة نتيجة الأعمال، والباقي يرحل إلى احتياطي الطوارئ، وتحدد نسبة احتياطي الطوارئ حسب نوع المشروع والشروط والمواصفات الخاصة بتنفيذه، فمثلاً يتم احتساب الربح والخسارة للمشاريع غير التامة في حالة تطبيق طريقة تقسم التكلفة الفعلية للعمل التام على التكلفة الكلية المقدرة للمشروع ثم تضرب هذه نسبة الإنجاز كما يأتي:

طريقة التكلفة: وبموجب هذه الطريقة النسبة بقيمة المشروع المتفق عليه مع العميل، ويستخرج بذلك مقدار الإيراد عن العمل التام، وبعد ذلك يقارن هذا الإيراد مع التكلفة الكلية للعمل التام لاستخراج الربح أو الخسارة عن العمل التام. ثم يحجز جزء من هذا الربح كاحتياطي طوارئ والباقي يرحل لقائمة نتيجة الأعمال لشركة المقاولات، ويستخدم هذا الربح بعد خصم المصروفات الإدارية والبيعية كأساس لفرض الضريبة، ومن محاسن هذه الطريقة أنها تقوم على توزيع الدخل على الفترات المالية للمشروع وبيان الوضع المالي للمشروع غير المنجز في نهاية كل فترة مالية. ويفضل استخدام هذه الطريقة عندما تكون الأجزاء التامة من المشروع كبيرة ولم يبق على إتمامه إلا جزء صغير وذلك لأن عملية تقدير التكاليف للجزء المتبقي تكون معقولة.

إن طريقة نسبة الإنجاز في احتساب أرباح المشروعات غير التامة مقبولة ومتفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأوصى باستخدامها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والحكمة في استخدام هذه الطريقة تتلخص فيما يلي:

1- معرفة قيمة أرباح المشروعات أولاً بأول، أي بنهاية كل فترة مالية حتى يمكن توزيع أرباح على المساهمين في شركات المقاولات المساهمة.

2- معرفة أرباح المشروع لكل فترة مالية لتقديمها لدائرة ضريبة الدخل التي تقدر الضرائب على أساس سنوي، هذا ويجب عدم احتساب الأرباح المستخرجة بموجب هذه الطريقة بكاملها، وإنما لابد من حجز نسبة منها لمقابلة الاحتمالات الطارئة و التكلفة غير المتوقعة التي هي من مزايا المقاولات طويلة الأجل.

لكن من مساوئ استخدام هذه الطريقة وجود عنصر عدم التأكد في تقدير أرباح المشروعات غير التامة، مما ينتج عنه صعوبة تقدير التكلفة الكلية للمشروع،كما تقوم هذه الطريقة على أساس توزيع دخل المشروع بين الفترات المالية على أساس التكلفة حيث:

1- تفترض هذه الطريقة أن تحقيق الربح يتناسب مع قيمة التكاليف المدفوعة، وهذا أمر غير دقيق، لأنه قد تكون التكلفة في المراحل الأولى للمشروع أعلى منها في

المراحل الأخيرة، كما أن التكلفة الكلية للمشروع غير مؤكدة، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار.

2- تقديرات المهندسين الخاصة بالعمل المنجز لتاريخه منسوبًا إلى العمل الكلي المطلوب إنجازه في العقد.

ويتم احتساب أرباح العمل التام من المشروع غير المنجز كما يلي:

قيمة شهادة (تقديرات) المهندسين × الربح المنتظر للمشروع بكامله

القيمة الإجمالية للمشروع

والربح المنتظر للمشروع = القيمة الإجمالية للمشروع – جملة تكلفة المشروع المتوقعة

والواقع أنه ربما تكون تقديرات المهندسين غير حقيقية

وتؤثر تكلفة وإيرادات العمل المنجز على قائمة نتيجة الأعمال لشركة المقاولات، أما قائمة المركز المالي فلا تتأثر بأي شيء إلا إذا كان الإيراد الذي تحقق من المشروعات غير التامة أقل أو أكثر من قيمة مستخلصات الأعمال التامة المعتمدة من المهندس، فإذا كان الإيراد المحقق خلال الفترة المالية أكبر من قيمة المستخلصات المعتمدة، فإن الفرق سيظهر في جانب الأصول في الميزانية تحت عنوان الإيرادات المحققة من المستخلصات المعتمدة.

وإذا كان الإيراد المحقق خلال الفترة المالية أقل من قيمة المستخلصات المعتمدة فإن الفرق يظهر في جانب الخصوم في الميزانية تحت عنوان: زيادة قيمة المستخلصات المعتمدة عن الإيرادات المحققة.

2- طريقة المقاولة المنتهية (العقد المنجز بالكامل Full Completion):

بموجب هذه الطريقة لا تحتسب أرباح المشروعات لشركات المقاولات إلا بعد إتمامها، أو بعد أن تصبح شبه تامة، وعمليات المشروعات غير التامة لا تؤثر على قائمة نتيجة الأعمال إلا فيما يتعلق باحتياطي الخسارة، إذا كان المشروع غير التام في حالة خسارة، وفي حالة إتمام المشروع تقارن تكلفة من مواد وعمال و تكلفة غير مباشرة مع قيمة المشروع للتوصل إلى الربح أو الخسارة.

ومن حسنات هذه الطريقة أنها تعطي نتائج واقعية حيث لا تحتسب الأرباح إلا بعد إتمام المشروع ومعرفة تكلفته الفعلية، وبذلك يمكن تجنب تأثير عنصر عدم التأكد على نتائج أعمال شركة المقاولات.

أما مساوئ استخدام هذه الطريقة فتتلخص في أنها لا تظهر نتيجة أعمال المشروع غير التام في نهاية الفترة المالية وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يحتاج تنفيذها أكثر من سنة، وهذا يؤدي إلى عدم توزيع أرباح المشروع بين الفترات المالية الخاصة بتنفيذه.

ولا تتأثر قائمة نتيجة الأعمال لشركة المقاولات بتكلفة الأعمال التامة من المشاريع تحت التنفيذ أو بالمتحصلات عن هذه الأعمال، وتظهر تكلفة المشروعات غير التامة في جانب الأصول في الميزانية تحت عنوان: "أعمال تحت التنفيذ" وتظهر الإيرادات المحصلة عن الأعمال التامة في جانب الخصوم تحت عنوان: مبالغ مقبوضة كدفعات على حساب المشروع.

وقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في Accounting Research Bulletin No. 45 بإجراء تسوية بين تكاليف أعمال تحت التنفيذ والمتحصلات عن هذه الأعمال، فإذا كانت التكلفة أكبر من المتحصلات يظهر الفرق في جانب الأصول في الميزانية تحت عنوان: قيمة الزيادة في التكلفة عن متحصلات مشاريع تحت التنفيذ، أما إذا كانت المتحصلات عن أعمال تحت التنفيذ أكبر من التكلفة فيظهر الفرق في جانب الخصوم في الميزانية تحت عنوان: قيمة الزيادة في المتحصلات عن التكلفة مشاريع تحت التنفيذ.

ويفضل استخدام طريقة نسبة الإنجاز في احتساب أرباح أو خسائر المشاريع غير التامة إذا كانت قيمة العقد مضمونة التحصيل وكان بالإمكان تقدير التكلفة الكلية للمشروع بصورة صحيحة، أما إذا كانت هناك صعوبة في تقدير هذه التكلفة فيستحسن استخدام طريقة المقاولة المنتهية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع منها:

1- قام (الشاذلي؛ سالم تحسين، 1987) بدراسة تحليلية مقارنة حول تقييم السياسات المحاسبية الخاصة بقياس أرباح عقود المقاولات، وذلك في ضوء ما جاء بتقرير لجنة المعايير المحاسبية الدولية والذي قرر استخدام إحدى الطريقتين: نسبة الإنجاز أو طريقة العقد المنتهي، وقد شملت الدراسة عدة دول هي استراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية مصر العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- هناك تعدد في استخدام سياسات مختلفة لقياس أرباح عقود المقاولات في الدول التي شملتها الدراسة.

ب- إن المعايير التي أوصت بها اللجنة الدولية قد فشلت في معالجة مشكلة قياس أرباح هذه الأنشطة، لذلك أوصت الدراسة بإعطاء حرية أكبر لإدارة شركات المقاولات في اختيار الطريقة التي تراها مناسبة.

وقد أوصت الدراسة باتباع طريقة ربح الجزء التام بشروط محددة، ومن أجل تطوير معايير المحاسبة الدولية الخاصة بقياس أرباح عقود المقاولات، ويجب وضع الشروط والقواعد الخاصة بأية طريقة تتبع.

2- نشرت مجلة المحاسب القانوني العربي لسنة 1994 في عددها الثالث والثمانين تقريرًا عن الأصل المحاسبي الدولي الحادي عشر "محاسبة عقود المقاولات" تناول المعالجة المحاسبية لعقود المقاولات في البيانات المالية للمتعهد، كما تناول هذا الأصل المقاولات التي تمتد على فترتين محاسبيتين مختلفتين، وأن أحكام هذا الأصل تنطبق على عقود تقديم خدمات، شرط أن تكون متعلقة بعقد مقاولة لإنشاء أصل ما، وقد تم تحديد أنواع عقود المقاولات والمعالجات المحاسبية لتكلفة وإيرادات عقود المقاولات، وطرق تحقق إيرادات عقود المقاولات بطريقة نسبة العمل المنجز وطريقة المقاولة المنتهية والمفاضلة بين هاتين الطريقتين، وكيفية الإفصاح عن نتائج عقود طويلة الأجل.

3- كما احتوت مجلة المحاسب القانوني العربي، 1990 في عددها 49 تقريرًا عن دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع التشييد، حيث قامت بتعريف المحاسب وتحديد الوظائف الأساسية للمحاسب وتحديد أنواع القرارات الخاصة بالمقاولات، كما عملت على تقييم العمل المنجز وأساليب المحاسبة المختلفة في عقود المقاولات، وشرحت أسلوب نسبة العقد المنجز وأسلوب العقد المنجز.

4- أجرى (خشارمة، 2000) دراسة بعنوان "طريقة نسبة الإنجاز في احتساب العقود طويلة الأجل في شركات المقاولات الأردنية" والتي هدفت لتقييم فاعلية أسلوب "نسبة الإنجاز" في احتساب تكلفة ونتائج العقود طويلة الأجل في شركات المقاولات بصورة دقيقة وسليمة والاستفادة من الأخطاء وتجاوز المعوقات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التزام المقاول بالسياسات المحاسبية المتبعة يؤدي إلى تحقيق "نسبة الإنجاز" بكفاءة وفاعلية، وأن حصول المقاول على التمويل اللازم ذو أهمية إيجابية لتحقيق نسبة الإنجاز.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها أن تكون هناك تقديرات محددة مقدمًا لبنود تكاليف العقد حتى يمكن مقارنة التكاليف الفعلية بها، وذلك لضمان إحكام الرقابة وتحديد الانحرافات والعمل على معالجتها في الوقت المناسب، كما أوصت الدراسة أيضًا بأن يتم الاعتماد على طريقة أو سياسة واحدة في قياس ربح العقد تحت ظروف محددة في ظل استخدام طريقة "نسبة الإنجاز".

فرضيات البحث:

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

1- إن زيادة دراسة تكاليف أي عطاء تؤدي إلى زيادة الدقة في اختيار ذلك العطاء والفقرات من 1-4 من الاستبانة تستخدم لاختبار هذه الفرضية.

2- إن زيادة الدقة في احتساب تكاليف مشروع ما في شركة المقاولات تؤدي إلي زيادة اتخاذ قرارات سليمة، والفقرات من 5-8 من الاستبانة تختبر هذه الفرضية.

3- إن استخدام طريقة نسبة الإنجاز في احتساب أرباح شركات المقاولات يؤدي إلى زيادة التمثيل الواقعي للوضع المالي للشركة، والفقرات من 9-14 في الاستبانة تختبر هذه الفرضية.

تحليل النتائج:

يظهر الجدول رقم (1) التحليل الإحصائي لجميع فقرات الاستبانة، مبيناً النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (1)

التحليل الاحصائي لفقرات الاستبانة

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- يتطلب إجراء دراسة عطاء أي مشروع في شركة ما اشتراك كل من الفنيين ومحاسب التكاليف	34 %69.4	12 %24.50	1 %2.0	1 %2	1 %2	4.57	0.82
2- تعتمد دراسة أي عطاء في الدرجة الأولى على الدقة في تحديد سعر العطاء.	18 %36.7	27 %55.1	1 %2	3 %6.1	–	4.22	0.77
3- يفضل التعرف على الأسعار الحالية للمواد وفئات الأجور اللازمة لتنفيذ العمل عند التعاقد.	11 %22.4	29 %59.2	8 %16.3	–	1 %2	4	0.76
4- إعداد البرنامج الزمني للتنفيذ عن طريق تقسيم العملية إلى أجزائها الرئيسة ثم تقسيم الأجزاء الرئيسة إلى بنود الأعمال التفصيلية، له أهمية كبيرة في تنفيذ العطاء.	13 %26.5	28 %57.1	4 %8.2	4 %8.2	–	4.02	0.83
5- تقوم الشركة بتحديد تكلفة كل مشروع على حدة لمعرفة درجة الربح أو الخسارة.	17 %34.7	21 %42.8	7 %14.3	4 %8.2	–	4.04	0.91
6- لا يفضل أن تقوم شركة المقاولات بالفصل بين التكلفة المباشرة وغير المباشرة لمعرفة تأثيرها على نتائج المشروع.	10 %20.4	20 %40.8	3 %6.1	14 %28.6	2 %4.1	3.45	1.23
7- الهدف الرئيس من دراسة محاسبة التكاليف في شركة المقاولات هو اتخاذ قرارات سليمة.	15 %30.6	25 %51	5 %10.2	4 %8.2	–	4.04	0.87
8- لتحديد تكلفة كل مشروع منفردًا في حالة تعدد المشاريع يفضل فصل تكلفة كل مشروع على حدة عن طريق تخصيص حساب مستقل لكل مشروع.	10 %20.4	31 %63.3	5 %10.2	2 %4.1	1 %2	3.96	0.82
9- وضع معايير ومقاييس من قبل الشركة تساعد في تحديد واحتساب التكلفة بشكل مناسب.	12 %24.5	24 %49	5 %10.2	7 %14.3	1 %2	3.80	1.04
10- عند استخدام طريقة نسبة الإنجاز يفضل أن تكون نسبة الإنجاز 50% أو أكثر عند إعداد القوائم المالية.	6 %12.2	17 %34.7	14 %28.6	12 %24.5	–	3.35	0.99
11- يفضل عمل احتياطي لمقابلة الخسارة إذا كانت نتيجة تقدير التكلفة الكلية للمشروع تدل على وجود خسارة.	13 %26.5	19 38.8	11 %22.4	6 %12.3	–	3.80	0.98
12- يؤخذ مبدأ الحيطة والحذر لمواجهة ارتفاع الأسعار والمواد ومعدلات الأجور .. إلخ عند احتساب أرباح المشروعات غير المكتملة.	15 %30.6	27 %55.1	3 %6.1	4 %8.2	–	4.08	0.84
13- معايير الملاءمة ودرجة الثقة في المعلومات من أهم معايير قياس أرباح عقود المقاولات.	14 %28.6	19 %38.8	8 %16.3	8 %16.3	–	3.80	1.04
14- يفضل استخدام طريقة المقاولة الكاملة لإعطاء نتائج أكثر واقعية من طريقة نسبة الإنجاز.	5 %10.2	19 %38.8	7 %14.3	17 %34.7	1 %2	3.20	1.10

وبما أن الدرجات المعطاة لقياس أهمية درجة الفقرات تتراوح ما بين 1-5 في حدها الأعلى، فقد اعتبرت الفقرة التي تأخذ وسطًا حسابيًا أعلى من (3) فقرة مهمة بالنسبة لقطاع المقاولات، في حين اعتبرت الفقرة التي وسطها (3) فأقل فقرة محايدة أو غير مهمة نسبيًا، وسيتم تحليل نتائج الفقرات المتعلقة بكل فرضية على حده كما يلي:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

تم تحليل الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى كما يلي:

أظهر الجدول موافقة المجيبين القوية على اشتراك الفنيين ومحاسبي التكاليف في دراسة عطاء أي مشروع، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.57) مما يدل على أهمية اشتراك كامل العناصر الفنية والمحاسبية في عطاء أي مشروع، كما بلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة (0.82)، مما يدل على عدم وجود تشتت في انحراف العينة حول هذه الفقرة.

كما أظهر الجدول موافقة المجيبين القوية فيما يتعلق بدقة تحديد سعر العطاء والذي تعتمد عليه دراسة العطاء ككل، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.22)، مما يدل على أهمية سعر العطاء المناسب والدقيق في تحديد نجاح هذا العطاء وتنفيذه على أرض الواقع، كما بلغ الانحراف المعياري (0.77) الذي يدل على صغر التباين في الآراء بين المجيبين بالنسبة لهذه الفقرة.

وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة المتعلقة بالتعرف على الأسعار الحالية لمواد وفئات الأجور اللازمة لتنفيذ العمل عند التعاقد، أظهر الجدول أهمية الفقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي(4)، والانحراف المعياري(0.76) مما يشير لصغر حجم التباين بآراء المجيبين.

أما بالنسبة للفقرة الرابعة المتعلقة بإعداد البرنامج الزمني للتنفيذ وتقسيم العملية إلى أجزائها الرئيسة، فقد أظهر الجدول أهمية الفقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.20) والانحراف المعياري (0.83) مما يشير لصغر حجم التباين بآراء المشاركين بالاستبانة.

وتدل نتائج الفقرات الأربع السابقة على قبول الفرضية الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي لهذه الفقرات مجتمعة (4.22) والانحراف المعياري (0.80)، مما يدل على صغر حجم التباين في آراء المشاركين في الدراسة من قطاع المقاولات، ويستدل أيضًا

من قبول هذه الفرضية على درجة أهمية دور المحاسبة في تحديد سعر العطاء وتحديد الأسعار للأجور والمواد، وغير ذلك من العمليات التي تسهم في إنجاح أي عطاء.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

أظهر الجدول موافقة المجيبين على الفقرة الخامسة المتعلقة بتحديد تكلفة كل مشروع على حدة لمعرفة درجة الربح أو الخسارة لهذا المشروع، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.04) والانحراف المعياري (0.91)، مما يدل على عدم وجود تباين في آراء المجيبين بالنسبة لهذه الفقرة.

أما بالنسبة للفقرة السادسة والمتعلقة بعدم تفضيل الفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمعرفة تأثير هذه التكاليف على نتائج المشروع فقد أظهر الجدول عدم أهمية هذه الفقرة مقارنة مع الفقرات السابقة، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.45) وهو أمر طبيعي لأن الفصل بين هذه التكاليف يعتبر مفيدًا للتعرف على نتائج المشروع بدقة.

أما بالنسبة للفقرة السابعة والمتعلقة بدور محاسبة التكاليف في اتخاذ قرارات سليمة في شركة المقاولات، فقد أظهر الجدول موافقة المجيبين عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.04) مما يدل على أهمية هذه الفقرة في إصدار قرارات سليمة نابعة من توزيع سليم ودقيق للتكاليف من خلال محاسبة التكاليف في شركات المقاولات، ومما يدل أيضاً على أهمية هذه الفقرة اتفاق المجيبين، وعدم وجود تشتت في آراءهم حولها، حيث بلغ الانحراف المعياري (0.87).

وفيما يتعلق بالفقرة الثامنة المتعلقة بتخصيص حساب مستقل لكل مشروع على حدة وفصل تكاليف كل مشروع عن الآخر لتحديد تكلفة كل مشروع بدقة، فقد أظهر الجدول موافقة المجيبين عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.96) مما يدل على أهمية هذه الفقرة، ولكن بشكل أقل من الفقرات السابقة، وربما يعود ذلك لأسباب متعلقة بالشركة نفسها وطريقة معاملة مشاريعها المتعددة.

ومن خلال النتائج السابقة للفقرات (5–8) تقبل هذه الفرضية، ولكن بنسبة أقل من قبول الفرضية الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات مجتمعة (3.87)، وهو ما يعتبر مقبولاً بشكل كبير لغايات هذه الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

تضم هذه الفرضية 6 فقرات (9-14)، وفيما يلي تحليل كل فقرة على حده:

بالنسبة للفقرة التاسعة والمتعلقة بقيام شركة المقاولات بوضع معايير ومقاييس تساعد في تحديد واحتساب التكاليف بشكل مناسب، فقد أظهر الجدول موافقة المجيبين، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.80) مما يدل على أهمية وضع مثل هذه المعايير والمقاييس من قبل شركة المقاولات لتساعد في تنظيم تكاليف هذه الشركة بشكل مناسب.

بلغ الانحراف المعياري (1.04) وهو كبير نسبياً مما يدل على وجود تشتت في آراء المجيبين، وربما يعود ذلك لعدم ثبات هذه المعايير والمقاييس وعدم تطبيقها بشكل مناسب.

أما بالنسبة للفقرة العاشرة والمتعلقة بتفضيل أن تكون نسبة الإنجاز 50% أو أكثر عند استخدام طريقة نسبة الإنجاز لمعالجة الأرباح والتكاليف، أظهر الجدول موافقة العينة عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (3.35) مما يدل على أهمية هذه الطريقة، ولكن مع وجود بعض التفاوت في الاتفاق على أهميتها، لأن بعض الشركات لا تفضل طريقة نسبة الإنجاز،وذلك لأسباب تتعلق بظروف هذه الشركات، كما بلغ الانحراف المعياري(0.99).

وبالنسبة للفقرة الحادية عشرة والمتعلقة بتفضيل عمل احتياطي لمقابلة الخسارة إذا وقعت بعد تنفيذ مشروع معين، فقد أظهر الجدول مدى أهمية ذلك لحماية الشركة من الإفلاس والفشل إذا وقعت خسارة كبيرة نسبيًا، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.80) كما بلغ الانحراف المعياري (0.98).

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية عشرة المتعلقة بأخذ مبدأ الحيطة والحذر لمواجهة ارتفاع الأسعار والمواد والأجور وغير ذلك عند احتساب أرباح المشروعات غير المكتملة، أظهر الجدول موافقة المجيبين القوية عليها، فبلغ الوسط الحسابي (4.08)، مما يدل على اتفاق المجيبين من قطاع المقاولات على أهمية هذا المبدأ في التطبيق العملي للمشروعات لما يوفره من حماية لشركات المقاولات من ارتفاع الأسعار، وغير ذلك، ومما يؤيد هذا الاتفاق في الرأي الانحراف المعياري الصغير نوعًا ما والبالغ (0.84).

وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة عشرة والتي تتعلق بأهمية معايير الملاءمة ودرجة الثقة في المعلومات في قياس أرباح عقود المقاولات، فقد أظهر الجدول أهمية هذه الفقرة من خلال موافقة المجيبين عليها حيث بلغ الوسط الحسابي (3.80)، ولكن كان هناك تباين في آراء المجيبين حول هذه الفقرة، حيث بلغ الانحراف المعياري لها (1.54).

أما الفقرة الرابعة عشرة، والتي تتعلق بتفضيل استخدام طريقة نسبة الإنجاز، فقد أظهر الجدول عدم موافقة المجيبين عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.20)، وهو قليل نسبيًا مما يدل على الأهمية القليلة لهذه الفقرة، وبلغ الانحراف المعياري (1.10) وهو كبير نسبيًا، ويدل على مدى التباين في الآراء حول هذه الفقرة، وربما يكون السبب في ذلك هو وجود طرق كثيرة لاحتساب الأرباح والتكاليف في شركات المقاولات وكل شركة تستعمل الطريقة التي تخدم ظروفها الاقتصادية، لذلك فإن هذا التباين يعتبر طبيعيًا نوعًا ما، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل طريقة أهميتها ولها ما قد يعاب عليها.

فمن خلال النتائج السابقة للفقرات (9–14) المكونة لهذه الفرضية تقبل هذه الفرضية مع وجود بعض التحفظ، وهذا القبول يأتي من خلال الوسط الحسابي الكلي لفقرات هذه الفرضية مجتمعة، والبالغ (3.67)، فهو وسط مقبول بناءً على مقياس الأهمية في هذه الاستبانة.

النتائج والتوصيات:

في ضوء التحليل أعلاه فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة أنه لنجاح أي عطاء لمشروع معين يجب أن يشترك فيه كل الفنيين، وخصوصاً محاسبي التكاليف لتحديد التكاليف بدقة، وبشكل صحيح ليأتي بعد ذلك تحديد السعر الأمثل لهذا العطاء، والذي على أساسه يتم قبول عرض شركة المقاولات بالنسبة لهذا العطاء.

2- بعد قبول أي عطاء لمشروع معين يجب إعداد برنامج زمني لتنفيذ هذا العطاء، ومن ثم تقسيم هذا البرنامج إلى أجزاء ليأخذ كل قطاع من شركة المقاولات دوره بشكل صحيح لإنجاز هذا العطاء وضمن الوقت المحدد.

3- تعتبر طريقة نسبة الإنجاز من أنجح الطرق في احتساب أرباح شركة المقاولات بشرط أن تزيد هذه النسبة عن 50% فأكثر لإعطاء دقة أكثر وموضوعية أكبر في عملية احتساب الأرباح.

وفي ضوء النتائج أعلاه فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- ضرورة الفصل بين المشاريع المتعددة إذا كانت شركة المقاولات تنفذ أكثر من مشروع وذلك من أجل تحديد تكاليف وأرباح كل مشروع على حدة لقياس كفاءة العمل في كل مشروع، ويقع على عاتق الوحدة المحاسبية في هذا المجال عملية الفصل، ليس فقط بين تكاليف كل مشروع كل على حدة، بل والقيام بالفصل بين هذه التكاليف إن كانت مباشرة أو غير مباشرة أو غير ذلك، وتقسيم الأرباح - أيضًا - حسب الطريقة التي تتبعها شركة المقاولات.

2- يجب أن تقوم الشركة بوضع معايير ومقاييس تساعد الوحدة المحاسبية في الشركة في احتساب التكاليف والأرباح بشكل مناسب وسليم.

3- القيام بعمل احتياطي لمقابلة الخسائر التي قد تواجه شركة المقاولات من جراء مشروع ما يساعد في تفادي الإفلاس، وحل الشركة إذا كانت الخسارة كبيرة، والقيام أيضًا بأخذ مبدأ الحيطة والحذر في مواجهة ارتفاع أسعار المواد والأجور، وغير ذلك مما تحتاجه شركة المقاولات لإتمام مشروع معين واحتساب أرباح المشروعات غير المكتملة.

المـــراجـــع

1- الأصل المحاسبي الحادي عشر "محاسبة عقود المقاولات"، ***المحاسب القانوني العربي***، ع 83، 1994، ص ص 10-13.

2- خشارمة، حسين علي. طريقة نسبة الإنجاز في احتساب العقود طويلة الأجل في شركات المقاولات الأردنية. ***مجلـــة الإداري***، ع 83، كانون أول، 2000، ص ص 147 – 180.

3- الشاذلي، سالم تحسين. تقسيم السياسات المحاسبية لتحديد الأرباح لعقود المقاولات. ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين***، ع 35، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1986. ص ص 105 – 145.

4- شافعي، أحمد. ***أصول المحاسبة في مقاولات المباني***. ط 3. القاهرة: عالم الكتب، ، 1987.

5- شافعي أحمد. ***تكاليف المقاولات***. ط 2. القاهرة: عالم الكتب، 1983.

6- غرايبة، فوزي. ***محاسبة التكاليف: المبادئ والإجراءات الرقابية***. ط 2. عمان: جمعية المطابع التعاونية، 1979.

7- المحاسبة في خدمة الإدارة. ***المحاسب القانوني العربي***، ع 49، 1990، ص ص 36-46.

8- مرعي، عبد الحميد. ***محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة***. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1974.

9- المصري، أحمد محمد. ***إدارة شركات المقاولات***. الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998.

10- المصري، أحمد محمد. ***الاتصالات والقرارات وفعاليتها في الإدارة***. الإمارات: دار القلم،1989.

المـــلاحـــق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

أخي المجيب، أختي المجيبة:

نظراً لما لقطاع المقاولات في الأردن من أهمية كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة نظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات. أرجو قراءة فقرات الاستبانة والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية ووضع إشارة (×) أمام الفقرة التي تعكس وجهة نظرك. هذا ولن تستخدم المعلومات التي تدلون بها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يتطلب إجراء دراسة عطاء أي مشروع في شركة ما اشتراك كل من الفنيين ومحاسب التكاليف في الدراسة.					
2- تعتمد دراسة أي عطاء أولاً على الدقة في تحديد سعر العطاء.					
3- يفضل التعرف على الأسعار الحالية للمواد وفئات الأجور اللازمة لتنفيذ العمل عند التعاقد.					
4- إعداد البرنامج الزمني للتنفيذ عن طريق تقسيم العملية إلى أجزائها الرئيسة ومن ثم تقسيم الأجزاء الرئيسة إلى بنود الأعمال التفصيلية له أهمية كبيرة في تنفيذ العطاء.					
5- تقوم الشركة بتحديد تكلفة كل مشروع على حدة لمعرفة درجة الربح أو الخسارة من هذا المشروع.					
6- لا يفضل أن تقوم شركة المقاولات بالفصل بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمعرفة تأثيرها على نتائج المشروع					
7- الهدف الرئيس من دراسة محاسبة التكاليف في شركة المقاولات هو اتخاذ قرارات سليمة.					
8- لتحديد تكلفة كل مشروع على حدة في حالة تعدد المشاريع يفضل فصل تكاليف كل مشروع على حدة عن طريق تخصيص حساب مستقل لكل مشروع.					
9- وضع معايير ومقاييس من قبل الشركة يساعد في تحديد واحتساب التكاليف بشكل مناسب.					
10- عند استخدام طريقة نسبة الإنجاز يفضل أن تكون نسبة الإنجاز 50% أو أكثر عند إعداد القوائم المالية.					
11- يفضل عمل احتياطي لمقابلة الخسارة إذا كانت نتيجة تقدير التكاليف الكلية للمشروع تدل على وجود خسارة.					
12- يؤخذ مبدأ الحيطة والحذر لمواجهة ارتفاع الأسعار والمواد ومعدلات الأجور الخ عند احتساب أرباح المشروعات غير المتكاملة.					
13- معايير الملاءمة ودرجة الثقة في المعلومات من أهم معايير قياس أرباح عقود المقاولات.					
14- يفضل استخدام طريقة المقاولة الكاملة من أجل إعطاء نتائج أكثر واقعية من طريقة نسبة الإنجاز.					

The Role of Accounting in an Administrative Decision Making in Contracting Sector in Jordan

"An Empirical Study"

Dr. Hussein Ali Khasharma
Accounting Department
Faculty of Management & Economics
United Arab Emirates University

Abstract

This study aims at identifying the contributions of accounting systems and accountancy decisions in taking an administrative decisions and in the success of the projects which are executed by the contracting sector.

To achieve this goal a questionnaire was developed and distributed to the sample of the sample of the study.

The study concluded the following:

- Cooperation and participation of all technicians – specially the cost accountant in studying any project and specifying a timetable for execution and dividing the program into equal parts are a must for a successful contracting company.
- The performance percentage method in calculating the profits for the company considered the most successful method because it is more realistic in representing the financial situation of the company.

The study recommends that separation between different costs of contracting company is very necessary for calculating financial profit for a certain projects.

The study also recommends developing standards and measures in order to help the accounting entity in the company so as to calculate costs and profits properly.